الأمم المتحدة

A/AC.109/2012/SR.5

الجمعية العامة

Distr.: General
26 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد موريجون ..... (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع)

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة الصحراء الغربية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

12-37588 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع) (A/AC.109/2012/12؛ A/AC.109/2012/L..6)

٢ - **السيد أرشوندو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه في الاجتماع السابق وصف رئيس الأرجنتين، فيرناندير، الصلات التاريخية التي تربط أمريكا اللاتينية بأوروبا. وقد رحَّبت بلدان أمريكا اللاتينية بمهاجرين من جميع أنحاء العالم للمساعدة في بناء دولهم الحرة ذات السيادة. وبعد مرور ثلاثين عاماً على انتهاء حرب مالفيناس آن الأوان لأن تتصالح المملكة المتحدة مع أمريكا اللاتينية بإجراء حوار مع الأرجنتين من أجل تسوية نزاعهما المتعلق بالأراضي.

٣ - وأمريكا اللاتينية متحدة في دعمها للارجنتين وفي أن تكون القارة غير خاضعة للاحتلال. وفي سياق الإعلان المشترك الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية أعربت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تأييدها القوي للمطالبة المشروعة من جانب الأرجنتين بأن تكون لها السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢ اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلاناً بشأن مسألة جزر مالفيناس في دورتها العادية الثانية والأربعين.

٤ - وحكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ترفض أي وجود عسكري بريطاني في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتيش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذلك أية أنشطة بريطانية من طرف واحد في المنطقة المتنازع عليها، بما يشمل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والقيام بأنشطة عسكرية.

٥ - **السيدة تامبونان** (إندونيسيا): قالت إنه من المتعذر تطبيق معايير موحَّدة على جميع حالات إنهاء الاستعمار لأن كل حالة لها ظروفها الخاصة. وينبغي أن تكون المفاوضات مستندة إلى مبدأ وحدة الأراضي وإلى الإقرار الكامل بمصالح السكان وذلك من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

٦ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): أكَّد من جديد تأييد حكومته لحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي قرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧) أعلنت الدول الأعضاء أنها تؤيد مبدأ تقرير المصير بالنسبة لجميع الشعوب والأمم وتقر بأن تقرير المصير هو شرط مسبق للتمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان الأساسية. وكوت ديفوار ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض لمسألة جزر فوكلاند وتؤمن بأنه وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١ والمادة الفرعية (ب) من المادة ٧٣ من الميثاق يجب أن يراعي في أي حل تحقيق تطلعات السكان.

٧ - **السيدة لالاما** (إكوادور): قالت إنه وفقاً للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) ينبغي أن تبدأ حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة دون تأخير في إجراء المفاوضات التي أوصت بها اللجنة الخاصة. ومبادئ وحدة الأراضي واحترام سيادة الدولة وتسوية المنازعات سلمياً هي مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية. وأضافت قائلة إنها لذلك تؤكد من جديد تأييد بلدها لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٨ - وأضافت قائلة إن إكوادور قد رفضت إضفاء المملكة المتحدة الطابع العسكري على منطقة جنوب المحيط الأطلسي بما يشمل قيامها بوزع غواصات نووية والقيام بأنشطة من طرف واحد بما في ذلك استكشاف واستغلال

الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في منطقة النزاع وذلك بالنظر إلى أنه قد طُلب من الطرفين الامتناع عن اتخاذ قرارات يترتب عليها إجراء تعديلات من طرف واحد على الوضع القائم. وقد رفضت عدة منظمات إقليمية تضم في عضويتها دولاً من بينها إكوادور قيام بريطانيا بإضفاء الطابع العسكري وممارسة أنشطة من طرف واحد.

٩ - **السيد بريز غوتيريز** (المراقب عن غواتيمالا): قال إن مسألة جزر مالفيناس هي وضع استعماري خاص ومعيَّن. وعندما احتلت المملكة المتحدة الجزر بالقوة وطردت السكان والسلطات وجلبت إليها فيما بعد سكانها تكون قد استعمرت منطقة وليس شعباً، ولذلك فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة. وقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د -١٥) أن أية محاولة تهدف إلى تفكيك الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي جزئياً أو كلياً لأي بلد هي محاولة لا تتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - وأضاف قائلاً إن غواتيمالا، وكذلك منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى مجموعة الـ٧٧ والصين، متفقة على أنه يجب على الأطراف أن تستأنف المفاوضات وألاّ تتخذ قرارات يكون من شأنها إدخال تعديلات من طرف واحد على الوضع. وأشار إلى أن الأرجنتين قد بيَّنت دائماً أنها ترغب في أن يُحل النزاع عن طريق التفاوض وأنه ينبغي أن تلتزم المملكة المتحدة بالدعوات التي وجِّهت لتحقيق تسوية سلمية للنزاع المتعلق بالسيادة.

١١ - **السيد دوس سانتوس** (المراقب عن باراغواي): بصفته الرئيس المؤقت لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية تلا الإعلان الذي أصدره الاتحاد بشأن إرسال الفرقاطة ''مونتروز'' إلى جزر مالفيناس (A/66/548، المرفق).

١٢ - **السيد كانسيلا** (المراقب عن أوروغواي): أكَّد من جديد الموقف الثابت لوفده بالنسبة لطلب الأرجنتين المشروع بأن تكون لها السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إن مسألة جزر مالفيناس هي مسألة تتعلق بوحدة الأراضي وتمثل وضعاً استعمارياً خاصاً ومعيَّناً وذلك بالنظر إلى أن الأرجنتين قد ورثت بوضوح حق إسبانيا في الجزر واحتلتها حتى عام ١٨٣٣. وينبغي أن تعمل الدولتان المعنيتان على حل النزاع سلمياً وأن تنفذا القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة والتي تتعلق بإجراء مفاوضات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس.

١٣ - **السيد وايسليدر** (المراقب عن كوستاريكا): أكَّد من جديد موقف حكومته المتمثل في أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية كانت جزءاً لا يتجزأ من أراضي جمهورية الأرجنتين منذ أن حقق ذلك البلد استقلاله. وتلا البلاغ الخاص المتعلق بمسألة جزر مالفيناس الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الحادي والعشرين الذي عقده رؤساء الدول والحكومات في أسونسيون يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (A/66/549، المرفق).

١٤ - **السيد مازا مارتيللي** (المراقب عن السلفادور): أكَّد من جديد موقف حكومته المتمثل في أنه ينبغي أن تُحل مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها بما يتماشى مع مبدأ وحدة الأراضي. وقال إنه وفقاً للقانون والجغرافيا والتاريخ ينبغي إعادة السيادة على الجزر إلى جمهورية الأرجنتين.

١٥ - وقال إن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أكَّدت من جديد في الإعلان الذي أصدرته في حزيران/يونيه

٢٠١٢ بشأن مسألة جزر مالفيناس أن هذه المسألة ذات أهمية مستمرة بالنسبة لنصف الكرة الغربي. وأضاف قائلاً إن السلفادور تنضم إلى المجتمع الدولي في مناشدته للمملكة المتحدة بأن تستأنف المفاوضات مع جمهورية الأرجنتين من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي للنزاع في أقرب وقت ممكن.

١٦ - **السيدة ميراندا** (المراقبة عن بيرو): قالت إن وجود الرئيس فيرنانديز في الاجتماع السابق قد بيَّن اهتمام الأرجنتين بالتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. وقد جرى التأكيد من جديد على الموقف الثابت لبيرو ثنائياً في رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ وجَّهها الرئيس هومالا تاسو إلى الرئيس فيرنانديز وإقليمياً في الاعتماد الكامل من جانب البلد للإعلانات التي أصدرتها مؤخراً الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة به، ودول مجتمع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية.

١٧ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩/٣٧ من الأمين العام إيفاد بعثة جديدة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي للنزاع على السيادة. وأعادت الأرجنتين التأكيد في كثير من الأحيان عن استعدادها للتفاوض، وينبغي أن تتخذ المملكة المتحدة أيضاً موقفاً بناءً إزاء التفاوض من أجل إغلاق هذا الملف المشؤوم للاستعمار.

١٨ - **السيد ألزات** (المراقب عن كولومبيا): أكدَّ من جديد تأييد حكومته لجمهورية الأرجنتين في النزاع المتعلق بسيادتها على جزر ملفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إنه مما يؤسف له أنه حتى الآن لم يتم حل النزاع رغم طول الفترة التي انقضت منذ اعتماد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2012/14)

١٩ - **الرئيس** أبلغ اللجنة أن وفد إسبانيا قد أعرب عن رغبته في أن يشارك في نظر اللجنة في البند. ولفت الانتباه إلى ورقة العمل المتعلقة بمسألة جبل طارق والتي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2012/14).

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٢٠ - بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيكاردو (رئيس الوزراء، جبل طارق) مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢١ - **السيد بيكاردو** (رئيس الوزراء، جبل طارق): قال إن رؤساء الوزراء المتعاقبين يدلون أمام الأمم المتحدة منذ الستينيات ببيانات مفادها أنه لن يتحقق تقدم بالنسبة لإنهاء الاستعمار إلاّ إذا تمكَّن شعب جبل طارق من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو حق لا يمكن تقييده. وواضح أن إسبانيا لم تعترف، ولن تعترف أبداً، بالوضع القانوني الدولي لسكان جبل طارق الحاليين أو بحقهم في تقرير مستقبل أرضهم. وهذا الوضع هو وضع غير ديمقراطي ويتعارض مع أحكام المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن استغرابه لاتباع إسبانيا الحديثة لهذا النهج الذي يعود إلى القرن الثاني عشر، وهو ما يتعارض أيضاً مع بيانات أدلى بها وزراء خارجية سابقون لإسبانيا. وقال إن دبلوماسياً إسبانيا بارزاً سابقاً قد أقَّر مؤخراً بأن جميع الاستراتيجيات التي نفذتها إسبانيا لم تحقق نجاحاً وبأن جبل طارق لن يكون إسبانيا أبداً.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن الحرس الوطني الإسباني يواصل عبور المياه الإقليمية لجبل طارق في محاولة لتأكيد ولايته بمرافقة قوارب الصيد الإسبانية التي تعمل هناك منتهكة بذلك

قوانين جبل طارق المتعلّقة بحماية البيئة وأحكام المادة ٧٤ من الميثاق المتعلقة بحسن الجوار. وقال إن إسبانيا تدَّعي أنه لم يتم التخلّي عن مياه إقليمية بموجب معاهدة أوترخت وذلك على الرغم من أن مياه جبل طارق قد أقرَّت بها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد حثّ رؤساء الوزراء في جبل طارق إسبانيا، دون جدوى، على أن تطلب رأياً استشارياً بشأن المسألة أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الدولية لقانون البحار. وموقف الحكومة الإسبانية ليس مقبولاً في القانون.

٢٣ - ودعا إسبانيا رسمياً إلى أن تتماشى مع روح الميثاق وتوافق على تسوية مسألة المياه الإقليمية ومسألة تقرير المصير بالنسبة لشعب جبل طارق أمام المحاكم الدولية المختصة. وأشار إلى أن رفض ذلك سوف يشير إلى أن إسبانيا تخشى من طرح مطالباتها الضعيفة في المحكمة.

٢٤ - ووجَّه الدعوة رسمياً إلى اللجنة، نيابة عن حكومة جبل طارق، لزيارة المنطقة والدخول في حوار مباشر مع شعب جبل طارق والتأكد من حقيقة أن الحالة على أرض الواقع تختلف بدرجة كبيرة عن الحالة التي وصفتها إسبانيا. وقال إن هذه الدعوة، إضافة إلى الطلبات المتكررة من جانب حكومة جبل طارق بأن تُحلّ المسائل في المحافل القانونية الدولية ذات الصلة، تبيِّن أن شعب جبل طارق يدرك بثقة الحقائق المتعلقة بالحالة.

٢٥ - وأضاف قائلاً إنه لدى الجيل الحالي لسكان جبل طارق، مثلما كان لدى الأجيال السابقة، مشاعر قوية تجاه هذه المسائل وهم ليسوا سكاناً مستورَدين حسبما يُدَّعى. وقد زادت سلطات حكومة جبل طارق زيادة كبيرة في الفترة التي انقضت بعد إدراج المنطقة لأول مرة في القائمة منذ إجراء الاستفتاء الأول في عام ١٩٦٧ ومنذ اعتماد الدستور الجديد في عام ٢٠٠٦. وأشار إلى أن الحكومة سألت اللجنة عمّا إذا كان ذلك الدستور يوفّر أعلى مستوى ممكن للحكم الذاتي دون تحقيق الاستقلال، وإذا كان هذا غير صحيح ما هي التغييرات التي يتعيَّن إدخالها على الدستور كي يتحقق ذلك. وسوف تقدم الحكومة هذا الحل إلى الشعب باعتباره الخيار الرابع لإجراء استفتاء في ممارسة الحق في تقرير المصير.

٢٦ - وقال إنه في أعقاب الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسبانية الجديدة والذي يدعو للأسف، وهو تعليق المحادثات الثلاثية، أبلغت المملكة المتحدة وحكومته بشكل متكرر إسبانيا بالتزامهما القوي بالحوار الذي أُجري في عام ٢٠٠٦. ودعا إسبانيا إلى أن تعود إلى هذه العملية التي أيدتها الحكومة الإسبانية السابقة. وقال إنه ينبغي أن تُحلّ المسائل المشتركة بين البلدين في المحاكم الدولية، كما ينبغي أن تدخل إسبانيا، بعد طول انتظار، القرن الحادي والعشرين وأن تتخلّى عن مطالبتها بجبل طارق.

٢٧ - انسحب السيد بيكاردو.

٢٨ - **السيد دي لايغليسيا** (المراقب عن إسبانيا): قال إنه قد جرى التأكيد في الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بإنهاء الاستعمار على الحاجة إلى إحراز تقدُّم بالنسبة لإنهاء الاستعمار. غير أن هذه المهمة هي مهمة أكثر تعقيداً في بعض المناطق بالنظر إلى وجود نزاعات بشأن شرعية ممارسة السيادة من جانب السلطة القائمة بالإدارة. ويجب أن تأخذ أية صيغ جديدة لتحقيق أهداف اللجنة في الاعتبار مبادئ الأمم المتحدة والقرارات التي تنطبق على كل حالة.

٢٩ - وأضاف قائلاً إنه يجب أن تنظر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، فيما إذا كانت السلطات المحلية قادرة على أن تتولّى مهمة الرئاسة في أراضيها على نحو يتسم بالمسؤولية والاستقلالية. وفي حالة عدم وجود نزاع بشأن حقوق دولة أخرى يكون رأي السكان عنصراً هاماً في

المسار نحو إنهاء الاستعمار. ويجب أن يبدأ إجراء حوار بين سلطات الإدارة والسكان بهدف تحويل العلاقات الاستعمارية.

٣٠ - غير أنه توجد حالات ''الاستعمار بالتراضي'' وهي حالات يتنازل فيها سكان المنطقة عن استقلالهم السياسي دون أن يأخذوا في الاعتبار المعايير التي وضعتها اللجنة وفي بعض الأحيان على حساب الحقوق المشروعة لطرف ثالث كما في حالة جبل طارق. وقد أقرت الأمم المتحدة بأن هذا الوضع الاستعماري يخلّ بوحدة إسبانيا وسلامتها الإقليمية، كما أن سلطة الإدارة نفسها أقرت بأنه ليس من الممكن تحقيق استقلال المستعمرة ضد إرادة إسبانيا. وهذان العاملان وحدهما يشكلان سبباً كافياً لطلب التوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض. وقال إنه من الأمور غير الواقعية الاعتقاد بأن حكومته سوف تقبل مواصلة التغاضي عن الحقوق المشروعة لإسبانيا، وهي حقوق تشملها الحماية وفقاً لمعاهدة أوتريخت وميثاق الأمم المتحدة.

٣١ - وقال إنه ينبغي أن تسترشد اللجنة بولاية الأمم المتحدة. وإن الجمعية العامة عملت طوال ثلاثة عقود على حثّ المملكة المتحدة وإسبانيا على التوصل إلى حل من خلال الحوار وعملية بروكسل. وقد دعت إسبانيا إلى استئناف الحوار الثنائي الذي انقضى نتيجة لرفض السلطة الإدارية مناقشة مستقبل جبل طارق. وأشار إلى أن إسبانيا مقتنعة بأنه يمكن للدولتين التوصل إلى حل سليم دون التغاضي عن مصالح سكان المستعمرة.

٣٢ - وعلى الرغم من توقّف عملية بروكسل فإن إسبانيا تواصل التعاون مع المملكة المتحدة وحكومة جبل طارق في حدود الإطار المنفصل لمنتدى الحوار بشأن جبل طارق وذلك من أجل توفير مناخ بنَّاء يقوم على أساس الثقة المتبادلة ويفيد جبل طارق والمنطقة ككلّ، وخاصة منطقة كامبو جبل طارق. غير أن تقدّم عملية المنتدى يعوقها إصرار حكومة جبل طارق المحلية على بحث مسائل السيادة التي تدخل في نطاق اختصاص المملكة المتحدة وإسبانيا وحدهما. ويجب أن تُحلّ مسائل السيادة والتشريع من خلال مفاوضات ثنائية بين الحكومتين وذلك حسبما تدعو إليه ولاية الأمم المتحدة التي تستند إلى أعمال اللجنة الخاصة. وقال إنه لذلك يحثّ اللجنة على ألاّ تحذف من قائمة المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي أية مناطق لم يتم إنهاء الاستعمار فيها وفقاً لمعاييرها الخاصة بها.

٣٣ - **الرئيس:** اقترح أن تواصل اللجنة نظرها في مسألة جبل طارق في دورتها المقبلة رهناً بأي توجيهات تصدرها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين.

٣٤ - وقد تقرر ذلك.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2012/16)

٣٥ - **السيدة كوميسانا بيردومو** (كوبا): قالت إن شعب الصحراء الغربية له الحق غير القابل للتصرّف في تقرير مستقبله دون التعرُّض لضغط أو لشروط من أي نوع. وعلى الرغم من توقف المفاوضات في السنوات الأخيرة فإن الأطراف قد أكّدت التزامها بمواصلة المحادثات، كما أن كوبا تأمل في أن تؤدّي الجهود المستمرة للتوصل إلى حل إلى أن يقرر الشعب الصحراوي مصيره. وعلى الرغم من أن الموارد المتاحة لكوبا محدودة فإنها تسهم في جهود التنمية في مجال التعليم؛ وعدد الطلاب الصحراويين الملتحقين حالياً بمؤسسات تعليمية كوبية يزيد عن ٣٠٠ طالب.

٣٦ - **السيدة أنزولا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومتها ملتزمة التزاماً راسخاً بمبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء الغربية، كما أنها، شأنها شأن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية، قد اعترفت دبلوماسياً بالجمهورية العربية الصحراوية

الديمقراطية. وأضافت قائلة إن فنزويلا تؤكّد من جديد رغبتها في أن يتمكّن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرّف في تقرير المصير، مع احترام وحماية حقوق الإنسان بالنسبة له، وذلك في حل عادل ودائم للنزاع.

٣٧ - ودعت إلى أن يطبَّق على نحو صارم قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وأعربت عن القلق إزاء عدم إجراء مناقشة متعمِّقة بشأن الوضع الحالي أو إحراز تقدّم في المنطقة، ودعت اللجنة إلى أن تعطي على وجه السرعة زخماً أكبر للنظر في مسألة الصحراء الغربية في اجتماعاتها المقبلة. وقالت إنه ينبغي أيضاً أن تعيِّن اللجنة الخاصة لجنة تقوم بزيارة ثانية للصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن.

٣٨ - **السيدة لالاما - فيرناندیز** (إكوادور): أكّدت من جديد دعم حكومتها لتطلّعات شعب الصحراء الغربية في أن يمارس حقه في تقرير المصير بإجراء استفتاء، وذلك وفقاً لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. والهدف من التقرير الذي قدَّمه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٢ إلى مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية (S/2012/197) هو أن يقدم المجلس تأييده للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقد استجاب مجلس الأمن لذلك في قراره ٢٢٠٤ لعام ٢٠١٢ داعياً جميع الأطراف إلى أن تتعاون على نحو كامل مع عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأكّد من جديد الدعم القوي من جانب مجلس الأمن لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وقد قبل الطرفان الطلبات التي قدمها المبعوث الشخصي بعد الجولة الأخيرة من المفاوضات غير أن القرار الذي اتخذته المغرب بعد ذلك بوقف التعاون مع المبعوث الشخصي يعني أنها لم تحقق أياً من هذه الالتزامات. وهذا الامتناع عن اتخاذ إجراءات يعوق على نحو خطير الجهود التي تبذلها المنظمة لاستكمال العملية الأخيرة المتبقية لإنهاء الاستعمار في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال عمليات انتهاك حقوق الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية مستمرة. ويقع على عاتق اللجنة الخاصة ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

٣٩ - **السيد غوفيندر** (المراقب عن جنوب أفريقيا): قال إن سعي الشعب الصحراوي نحو تقرير المصير تدعمه الآراء القانونية لمحكمة العدل الدولية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة يقع على عاتقها واجب حماية مصالح واهتمامات ورفاه الشعوب التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتنفيذ التزامات السلطة التنفيذية المحدَّدة بوضوح فإنه ينبغي أن تبلِّغ اللجنة أعضاء الأمم المتحدة بالخطوات التي جرى اتخاذها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية للشعب الصحراوي. ومع قدوم العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار توجد حاجة ماسّة إلى هذه المعلومات.

٤٠ - ولسوء الحظ فإن شعب الصحراء الغربية لا يزال ينتظر اتخاذ إجراءات من جانب هيئتين رئيسيتين تابعتين للأمم المتحدة. ولا تزال جنوب أفريقيا تأمل في أن تتخذ اللجنة الخاصة خطوات حاسمة لمعالجة وضع الشعب الصحراوي وأن يضمن مجلس الأمن قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على أن تستكمل ولايتها حسبما عرَّفها الأمين العام في الفقرة ١١٢ من التقرير الذي قدَّمه إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٢. والأمم المتحدة عليها التزام بأن تحمي حقوق الشعب الصحراوي في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي بينما تعمل الأطراف ذات الصلة على التوصُّل إلى حل وفقاً لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن دعمه غير المتحيِّز للعملية السياسية الجارية، كما أن جنوب أفريقيا ستواصل دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ يتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ولهذا فإن جنوب أفريقيا أيَّدت اعتماد

قرار مجلس الأمن ٢٠٤٤ لعام ٢٠١٢ الذي يمدِّد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء.

٤١ - وقال إن الشعب الصحراوي قد بيَّن للمجتمع الدولي رؤية واضحة لدولته وإن جنوب أفريقيا تحثّ اللجنة على أن تتخذ تدابير لبحث مصالحه وسلامة وضعه. ويجب أن تتأكد اللجنة من وجود ضمانات ملائمة لمنع ارتكاب المزيد من انتهاكات القانون الدولي وذلك بالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال تستغل الموارد الطبيعية للمنطقة بموجب اتفاقات ثنائية على الرغم من أوجه القلق التي جرى الإعراب عنها في منظمات إقليمية معيَّنة إزاء مدى قانونية تلك الاتفاقات.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضو في الاتحاد الأفريقي منذ فترة طويلة. واستمرار الوضع القائم يشكّل إنكارا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ويتعارض مع رؤية أفريقيا موحَّدة. وترك هذه المسألة دون حلّ يشكّل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقارة وأمام تعزيز السلم والأمن والاستقرار كشرط مُسبَق لتنفيذ برنامج لتحقيق التنمية والتكامل.

الاستماع إلى مقدّمي الالتماسات

٤٣ - بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد بخاري (جبهة البوليساريو) مقعداً إلى طاولة مقدّمي الالتماسات.

٤٤ - **السيد بخاري** (جبهة البوليساريو): قال إن الوضع على أرض الواقع آخذ في التدهور بسرعة. وأضاف قائلاً إن السجون المغربية مليئة بالسجناء السياسيين الصحراويين ولا يزال الكثير منهم في انتظار المحاكمة أمام محاكم عسكرية وهو وضع يكشف الطبيعة الحقيقية للوجود الاستعماري للمغرب في المنطقة. ولجنة مناهضة التعذيب حثَّت المغرب بالفعل على اتخاذ خطوات جوهرية لإنهاء أفعال العنف وإساءة المعاملة الموجَّهة ضد السجناء والمدنيين الصحراويين.

٤٥ - وقد تجاوزت إجراءات القمع المستويات المثيرة للرعب: تم العثور مؤخراً على جسد مواطن صحراوي مفقود بُترت أعضاؤه، بينما جرى الاحتفاظ في مستودع لحفظ الجثث بجسد شاب آخر قتلته الشرطة المغربية في عام ٢٠١٠ ولم تقم الشرطة بدفنه إلاّ مؤخراً، وهو ما يتعارض مع القواعد القانونية والممارسات الدينية؛ ولا تزال أماكن وجود ما يزيد عن ٦٠٠ مواطن صحراوي اعتقلتهم القوات المغربية غير معروفة، وتوفى حسبما ذكر أكثر من ٣٠٠ مواطن منهم في الحبس؛ وتم اكتشاف مقابر سرِّية لصحراويين في جنوب المغرب؛ وقيل أنه جرى إلقاء مدنيين صحراويين من طائرات هليكوبتر أو أنه جرى دفنهم أحياء. وقد دعت هيئات دولية عديدة مجلس الأمن إلى إنشاء آليات لتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في المنطقة وكانت معارضة فرنسا لهذه المبادرة مثالاً واضحاً لازدواجية المعايير.

٤٦ - واستشهد بالتطوّرات التي حدثت مؤخراً والمبيَّنة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن وفي نص قرار مجلس الأمن ٢٠٤٤ لعام ٢٠١٢، وأشار إلى عدم الالتزام بأي من الالتزامات التي نتجت عن الجولة الأخيرة للمفاوضات. وقد أضيرت مصداقية الأمم المتحدة نتيجة لترددها في إثارة غضب المغرب، وهو بلد يعارض بشدَّة الحق في تقرير المصير. وعدم تعاون المغرب مع وسطاء الأمين العام كشف عن وجود توجّه لا يتسم بالمسؤولية وأثار مسألة اتباع المجتمع الدولي لنهج دبلوماسي بالنسبة للتوصُّل إلى حل سلمي للنزاع الاستعماري في الصحراء الغربية.

٤٧ - ويجب أن تُحلّ مسألة الصحراء الغربية بالسماح لشعبها بممارسة حقه في تقرير المصير؛ وادعاء السلطة المحتلة بأنه يمكن للشعب الصحراوي أن يفعل ذلك دون خيار

الاستقلال يتعارض مع القانون الدولي. ويجب أن تقوم اللجنة بزيارة ثانية للمنطقة وأن تجري مناقشة متعمقة بشأن الوضع الراهن لعملية إنهاء الاستعمار. واختتم حديثه قائلاً إن جبهة البوليساريو مستعدة لأن تؤيّد اللجنة في هذا المسعى.

٤٨ - انسحب السيد بخاري.

٤٩ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إحالة جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة ببند جدول الأعمال إلى الجمعية العامة من أجل تسهيل نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

٥٠ - وقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠ مساءً.